الاقطاعي كما حدث ـ مثلا ـ في بلدان اوروبا الغربية. ولم تنشأ المصانع الصغيرة في البلاد الا في ذلك الفرع الصناعي المتصل بمعالجة الخامات المخصصة للتصدير وهي في معظمها من الانتاج الزراعي وبالتالي فان عددا من كبار الاقطاعيين اخذ يغزو مجال التصنيع البضائعي. وقد ادى البطء الشديد في تطور علاقات الانتاج الرأسمالي الى اجتماع الموظف والملاك والتاجر والمرابي في شخصية واحدة.

وبالاضافة الى هذه التغيرات الاجتماعية التي رافقت التطورات الاقتصادية في فلسطين، فقد ظهرت ايضا حالات تراكم مالي ملحوظ لم تأت نتيجة تكثيف الانتاج الزراعي او الصناعي في البلاد بقدر ما جاءت نتيجة الاسباب التالية كما يوردها الباحث وهي:

١ ـ نهب اراضي الفلاحين من خلال قانون الاراضي ونظام الطابو الذي اصدرته السلطات العثمانية.

٢ ـ نهب الفلاحين عن طريق ضريبة العشر وغيرها من الضرائب.

٣ ـ التجارة بالصادرات الزراعية واستيراد المواد الاستهلاكية التي تزايد الطلب عليها مع انفتاح المجتمع المحلي على الانماط الغربية.

٤ ـ الربا الذي كان يثقل كاهل الفلاح بسبب اضطراره للاستدانة من كبار المالكين والتجار لشراء ما يحتاجه من مواد لزراعة ارضه وتأمين معيشته وقد ازدادت خطورة الربا في استنزاف موارد الفلاحين الضئيلة اساسا مع تحول الاقتصاد المحلي من اقتصاد طبيعي عيني الى اقتصاد سلعي نقدي وبالتالي ازدياد اهمية النقود كوسيلة للحصول على المواد الضرورية.

وقد ادت جملة التغيرات في فلسطين لا سيما تلك التغيرات التي انطلقت من تطور الملكية الزراعية الى نتائج اجتماعية طبقية هامة. فقد عملت على تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية بشكل متزايد والى تكون فئات اجتماعية جديدة ستبرز ملامحها الواضحة بصورة اكثر بعد الحرب العالمية الاولى. فالتجار والمرابون واصحاب الورشات الحرفية والمعامل الصغيرة سيتحولون الى بورجوازيي الريف والمدن، وعمال المياومة والاجراء الزراعيون وعمال الورش الصناعية سيشكلون البروليتاريا.

وكان التركيب الطبقي، بوجه عام، للقرية الفلسطينية قبل الحرب العالمية الاولى على الشكل التالي: